

للخزفة او برعى الخنزير ولا ضمان على الاجرة الخاصة فيما تلتقى في يديه ولا فيما تلتقى  
من علمه والاجرة تغسدهما الشوط كما تغسد السبع ومن استاجر حماراً  
فخزفة فليس ان يسافر به الا ان يشترط ذكره ومن استاجر حماراً ليعمل عليه  
حماراً ودكبين الى مكة جاز ولم يحمل المعتاد ومن شامد الجبال المحمل فهو  
اجور ومن استاجر بعيراً يعمل عليه مقدار آمن الزاد فاعلم منه في الطريق  
جاز له ان يبرق عوض ما اكل والاجرة لا تجب بالوقت وتصح  
باحد ثلثة معان اما بشوط التعجيل او بالتعجيل من شرطه او بهتيفاد المعجور  
ومن استاجر حماراً فاعلمه ان يطالبه كل باجرة كل يوم الا ان يبين  
وقت الاستحقاق بالاعتد ومن استاجر بعيراً الى مكة فلهما ان يطالب  
كل مرطلة وليس للعتقار والعتبة والعتباط ان يطالب باجرة حتى  
يخرج من العمل الا ان يشترط التعجيل ومن استاجر حماراً ليعمل به في بيته  
تغيره يقيم به درهم لم يستحق الاجرة حتى يخرج الحمار من السور ومن استاجر  
طباخاً يطبخ له طعاماً للوليمة فالعزف عليه ومن استاجر حماراً ليعمل به في  
استحق الاجرة اذا قام عند ابي وقال ابو يوسف لا يستحق الاجرة حتى

بما اذا استاجر

بدرهم

بشتره وان قال ان ضمت هذا الثوب فارسيها فبدرهم وان ضطه فثمنين  
فبدرهمين جاز واتى العمليين عمل استحق اجرة وان قال ان ضطه  
اليوم فبدرهم وان ضطه عدا فبشتره درهم وان ضاطه اليوم فله درهم  
وان ضاطه عدا فله اجر مثل عند ابي صنفه ولا يتجاوز نصف درهم وقال ابو يوسف  
ومحمد الشيطان فايزان وان قال ان سكتت في هذا المكان عطاراً  
فبدرهم في الشهر وان سكتت هذا فبدرهمين جاز واتى الامرين  
فعمل استحق المسمى فيه عند ابي وقال ابو يوسف ومحمد الاجرة فاسنة  
ومن استاجر دابة الخيل من درهم فبشتره درهم في شهر واجرة فاسنة الشهر  
الا ان يستعمله الشهر معلومة فان سكت في شهر الثاني ساعة صح العقد  
فيه ولم يكن للموعد ان يفرجه الى ان يقضى ذلك الشهر وكذلك كل شهر سكن  
في اوله واذا استجره الى السنة بعشرة دراهم جاز وان لم يستعمله فكل شهر  
من الاجرة ويجوز اخذ اجرة التمام والتخام ولا يجوز اخذ اجرة عسب التيس  
ولا يجوز الاستعجال الا اذا كان بالحج والفتاة والنوح ولا يجوز اجارة  
المشاع عند ابي صنفه الا من الشريك وقال ابو يوسف ومحمد اجرة المشاع

1